

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

فائدة نص الإمام أحمد رحمه الله على جواز تجديد بناء المسجد لمصلحته وعنه يجوز برضى جيرانه .  
وعنه يجوز شراء دور مكة لمصلحة عامة .  
قال في الفروع فيتوجه هنا مثله .  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله جاز جمهور العلماء تغيير صورته لمصلحة كجعل الدور حوانيت والحكورة المشهورة فلا فرق بين بناء وبناء وعرضة بعرضة هذا صريح لفظه .  
وقال أيضا فيمن وقف كروما على الفقراء يحصل على جيرانها به ضرر يعوض عنه بما لا ضرر فيه على الجيران ويعود الأول ملكا والثاني وقفا انتهى .  
ويجوز نقض منارته وجعلها في حائطه نص عليه .  
ونقل أبو داود وقد سئل عن مسجد فيه خشبتان لهما ثمن تشعث وخافوا سقوطه أيباعان وينفقان على المسجد ويبدل مكانهما جذعين قال ما أرى به بأسا انتهى .  
وأما إذا تعطلت منافعه فالصحيح من المذهب أنه يباع والحالة هذه وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم .  
وهو من مفردات المذهب .  
وعنه لا تباع المساجد لكن تنقل آلتها إلى مسجد آخر .  
اختاره أبو محمد الجوزي والحارثي وقال هو ظاهر كلام بن أبي موسى .  
وعنه لا تباع المساجد ولا غيرها لكن تنقل آلتها .  
نقل جعفر فيمن جعل خانا للسبيل وبنى بجانبه مسجدا فضاق المسجد أيزاد منه في المسجد قال لا .  
قيل فإنه إن ترك ليس ينزل فيه أحد قد عطل قال يترك على ما صير له واختار هذه الرواية الشريف وأبو الخطاب قال في الفروع